الباب الثالث

الواقع الحالي للمسلمين.. والجات!!

- الفصل الأول : صرعة العولمة. . . والجات!!
- الفصل الثاني : المسلمون. . . والجات!!

الفصل الأول

صرعة العولمة... والجات!!

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار المعسكر الاشتراكي ، طُرحت فكرة العولمة على أساس جعل العالم قرية صغيرة بلا حدود أو حواجز في وجه انتقال السلع والمعلومات والخدمات .

لكن رويداً رويداً بدأت تتكشف حقائق العولمة وآثارها وانعكاساتها ، حيث انفردت أمريكا بإدارة دفّة العالم وتوجيهه إلى ما يخدم مصالحها وأهدافها ، ولغة الإحصائيات والأرقام تعطي الأمر شيئاً من الدقة ، وتوضح ما كان خافياً على الناس ، ومن الأمثلة على ذلك[1] :

ـ استفاد من العولمة أمريكا والدول الغربية فقط ، بينما نسبة الأمية في العالم الإسلامي تبلغ (٦٠٪) مقابل (١٪) في الدول الصناعية!! .

ولعل السبب الرئيسي لذلك : أن الكومبيوتر في (بنغلادش) مثلاً يكلف ما يتجاوز دخل الفرد مدة ثماني سنوات ، بينما يكلف (الأمريكي) أجرة شهر واحد!!

. . . واستطاع التنين الأمريكي أن يلتهم الجميع ، فمثلاً استولى على (٢٢٥) ألف ساعة إرسال تلفزيوني ، وإذاعي ، من أصل (٢٥٠) ألف

---

(١) للتوسع في ذلك يراجع كتاب : العولمة أم عالمية الشريعة الإسلامية! ؟ للمؤلف ، ط١ ١٩٩٩م دار المكتبي ، دمشق .

ساعة إرسال تبثها المحطات الأوربية الرئيسية ، وذلك كي يضمن طاعتهم وانصياعهم .

وبالتالي هذا الانفتاح أدى إلى أزمات لاتُحصى ، حيث كاد الإنسان أن يفقد هويته الوطنية والقومية مثلما فقدت السلع المادية هويتها الوطنية والقومية ، وهكذا بدا الاحتكار العالمي الجديد في أبشع صوره ، فجنوب الكرة الأرضية الذي يبلغ سكانه أربعة أخماس البشرية ، مهمته تقديم كل ثرواته وخيراته وولاءاته لأهل الشمال ، حيث التحكم بدا واضحاً في مواليدهم و . . . بل في كل ما يملكون! .

ـ وهكذا في التلوث البيئي : فمسؤولية الفرد الأمريكي الواحد عن فساد البيئة العالمية تعادل مسؤولية (١٩٠) مواطناً أندونيسياً!! .

ـ وبالفعل ، فالمستفيد الأول والأخير من صرعة العولمة هي أمريكا ، مثال ذلك : كانت عائدات السعودية قبل حرب تشرين ١٩٧٣م ـ من مادة النفط فقط ـ (٦) مليار دولار ، تنفق منها (٣) مليار دولار ، والباقي يبقى في أمريكا كعائدات ، وبعد الحرب ، أصبحت عائداتها من النفط (٣٠) مليار دولار ، تنفق منها (٥) مليار دولار والباقي يبقى في أمريكا!! .

ـ واليوم يعاني ثلثا الإنسانية من سوء التغذية ونقص التغذية ، لكن لماذا ذلك ؟ .

منذ عام ١٩٦٥م والإنتاج الغذائي في العالم يزداد بمعدل (٣٪ سنوياً) ، بينما يزداد سكان العالم بمعدل (٥ر١٪) فقط .

إذن : المسألة ليست نقصاً في الإنتاج ، إنما هي الرأسمالية الجديدة ، إنما هو الجشع الرأسمالي الذي يريد أن يلتهم الأخضر واليابس ، إنها الإمبريالية العالمية التي تريد أن تأكل خيرات البلاد ، ثم تتحلى بالعباد!! .

إنها تفرض على البلدان النامية أسعاراً بالغة التدني للمواد الأولية التي يبتاعها الغرب منها ، وأسعاراً بالغة الارتفاع للتجهيزات التي يبيعها إليها .

أجل ، ففي عام ١٩٨٥م تم إنتاج (٥٤٣) كغ من الحبوب والبقول لكل فرد في العالم ، وتحققت الزيادة الهائلة في إنتاج الأغذية في السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة بزيادة استعمال الأسمدة الكيمائية ، وذلك بمقدار عشرة أضعاف ، كما وتضاعفت رقعة الأراضي المروية بالماء مرتين . . .

مع كل ذلك ، يموت الأطفال من كثرة الأمراض ، ويموت الفقراء من الجوع ، والسبب حجب المواد عنهم ، واحتكارها في أيدٍ غربية ، ثم إلقاء الكثير منها في البحار والمحيطات ، بحجة المحافظة على أسعارها العالمية ! !

ـ . . . وعندما تحاول إحدىٰ الدول النامية أن تفكر في الاستغناء عن استيراد المواد الغذائية ، ومن ثم تدخل في طور الاكتفاء الذاتي ، تُقيم أمريكا ومن لف لفها الدنيا ولا تقعدها ، لماذا ؟

لأن الهدف الحقيقي للغرب هو المحافظة على جلب فائض القيمة للدول المتخلفة إلى المراكز الرأسمالية المقدمة ، وذلك باستنزاف أموال تلك الدول ، وبشتى الطرق ، لتصبح القوى المنتجة مسخرة لها ، حتى لو كان الأمر يتعلق بالأفكار . . . و(هجرة العقول) دليلٌ حيٌّ على ذلك ! .

فالإحصائيات تؤكد أن العرب ينفقون على استيراد الغذاء سنوياً بما يزيد عن (٢٠٠) ألف مليون دولار ، لذلك حاولت بعض الدول العربية الخروج من هذه الأزمة ، فماذا حدث ؟ ! .

لقد وردت تقارير تفيد أن السعودية سوف تحقق اكتفاءً ذاتياً من مادة القمح ، وسيكون لديها فائض للتصدير ، فسارع (جان بلوك) وزير الزراعة الأمريكي للتصريح بأن أمريكا سوف تعمل على الحد من اندفاع السعودية نحو الاكتفاء الذاتي من القمح ، لأن ذلك يضر المصالح الأمريكية!! .

ـ . . . وعندما تواجه الدول النامية مشاكل اقتصادية قوية ، تضطر إلى مسألة الديون ، لكن المشكلة الكبيرة في ذلك ، أن الديون عليها ضرائب وفوائد باهظة ، وماهي إلا سنوات حتى تجد نفسها غارقةً في بحار لا ساحل لها من الديون والمشاكل ، ذلك لأن المسألة تشبه النمو السرطاني المخيف .

ففي عام ١٩٥٥م كان إجمالي الديون (٦) مليارات دولار ، فأصبحت عام ١٩٨٧ (١٠٨٠) مليار دولار!! .

حقاً إنها المصيدة الجهنمية ، والتي لا يستطيع الخروج منها إلا من رحم ربك .

ـ . . . ومن جهة أخرى ، فالكلاب المدللة في البلاد الغنية تستهلك ربع الإنتاج العالمي من الحبوب ، أي ما يقارب من استهلاك جميع سكان الصين والهند!! .

وعلى حد تعبير (رجاء جارودي) في عام ١٩٨١ : (إنه لمن العار أن تسمع المؤتمر السكاني ـ الديموغرافي ـ في بوخارست يقول : إن إنجاب أقل عدد ممكن من الأطفال يجنب العالم مشاكل الجوع ، في الوقت الذي نعرف جيداً أن فلاحاً باكستانياً أو هندياً يستهلك أقل مما يستهلكه زميله الأمريكي في ولاية كاليفورنيا بأربعمائة مرة ، وهذا يعني أن عشرة آلاف من المواليد الأمريكيين أكثر خطورة على التوازن العالمي من أربعة ملايين من المواليد الباكستانيين) !! .

ـ . . . أجل : لقد استطاع العالم الثالث أن يتخلص من الاحتلال العسكري ، لكن الواقع يثبت أن العولمة بما تحمل من سلبيات ، هي في الواقع أسوأ وأشد ضغوطاً على الدول النامية من الاحتلال العسكري ، مثال ذلك :

تقوم أمريكا عن طريق الأقمار الصناعية بالتجسس على كل العالم ، حتى أن كثيراً من الأمور الدقيقة أصبحت مكشوفة لشبكات التجسس الأمريكية .

فلم تعد وسائل القتال ـ اليوم ـ بالسيف والصاروخ ، إنما أصبحت بما هو أخطر بكثير وهي (حرب المعلومات) ، ففيروسات الكومبيوتر تستطيع شل شبكة المصارف أو أنظمة تسيير القطارات والطائرات ونحو ذلك .

ولقد استطاع الغرب ـ وخاصة أمريكا ـ استخدام وسائل حديثة أدت إلى هزيمة الجنود العراقيين ، وذلك في حرب الخليج ، بحيث استطاعوا أن يعرضوا صور جنود عراقيين يلثمون أحذية عسكريين أمريكيين ، وهذا هو التدمير النفسي للجماعات!! .

مثال آخر :

يمثل العالم الثالث نسبة (٦ , ٨٢٪) من سكان العالم ، ومعدل دخل الفرد الواحد فيه (٥٨٠) دولار في السنة ، وأما الدول الصناعية التي تمثل (٢ر١٧٪) ففيها متوسط دخل الفرد سنوياً في عام ١٩٧٥ (٥٥٢٠) دولار .

وهناك (٤٦٠) مليون نسمة من سكان العالم الثالث يعانون أمراض سوء التغذية ، و(٧١٠) مليون إنسان لا يجدون مياه الشرب ، وهناك ثلث سكان العالم الثالث يتعرضون للموت بسبب سوء التغذية ،

عام ١٩٧٦ مات حوالي (١٢) مليون طفل جوعاً ، تقل أعمارهم عن خمس سنوات .

ومقابل ذلك : كلفة القوات الأمريكية المرابطة في الخليج (١٥) مليار دولار ، وفي عام ١٩٨٦ أنفق العالم على مسألة التسلح ما يزيد عن (٩٠٠) مليار دولار!! .

ولذلك نقول :

إن العولمة في أحد مظاهرها هي الرأسمالية في أشد صورها توحشاً ، وهي وإن كانت تسمح نظرياً للدول الفقيرة بأن تنافس في أسواق الدول الغنية إلا أنها واقعياً لن تستطيع ذلك .

وبالتالي فالتجارة العالمية في النهاية تعكس موازين القوى في العالم ، فالدول القوية تفرض أنماطها على الدول الضعيفة ، وكذلك الدول الغنية تستيطع أن تفرض ما تريد في أسواق الدول الفقيرة ، حتى لو أرادت قتل صناعاتها لفعلت ، وذلك عن طريق الجودة أو السعر أو أساليب التسويق المتطورة الطاغية .

وهكذا ، فالعولمة عنوان على جبل من الجليد يخفي وراءه سيطرة الدول الأكثر تقدماً على اقتصاديات الدول الفقيرة .

* * *

جاء في تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٧ ، والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما نصه : (العولمة هي توسيع وتعميق تدفقات التبادل التجاري ، المال ، والمعلومات في سوق عالمي متكامل ، تصبح فيه القيود التي يفرضها وجود الحدود السياسية بين الدول ليست ذات أهمية مع توسيع الفكر والثقافة والاقتصاد العالمي . . . ، وسيكون تحقيق ذلك من خلال تحرير الأسواق المحلية والعالمية انطلاقاً من أن السماح بحرية

تدفق التجارة ، والمال ، والمعلومات سيؤدي إلى معدلات نمو ورفاه أعلى ، وكل هذا يتم تقديمه على أنه شيء محتم لا مفرَّ منه وقناعة ليس لها مثيل منذ أيام سيادة أفكار حرية التجارة في القرن التاسع عشر) .

لكن الواقع يثبت أن هناك دولاً لم تستفد من حجم التجارة والعولمة المتزايد ، وبالتالي فهي تعيش على هامش الأحداث في ظل النظام التجاري الدولي الجديد ، ولعل ذلك عائد إلى عدة أسباب منها :

١ـ إن عملية تحرير التجارة تتقدم في مكان على حساب مكان آخر ، بحيث تقدمت بخطىً سريعةٍ في مجالات ثورة المعلومات والبورصات والاتصالات ، وهذا يهم الدول الصناعية فحسب ، بينما الدول النامية تغرق في مشكلات المديونية ، ونحو ذلك .

إذن هناك بون شاسع بين النظرية والحقيقة ، فالنظرية تقول إن العولمة فيها فوائد كبيرة على تحرير التجارة ، بينما الحقيقة تقول إن هذا ـ فقط ـ لصالح الغربيين ، لا لصالح الجميع !! .

٢ـ إن ظاهرة العولمة فرضت أموراً لم تكن بالحسبان ، حيث زادت الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة ، وارتفعت معدلات البطالة و . . . . .

٣ـ أفرزت العولمة أيضاً ظاهرة سلبية أخرى ، وهي حصر التدفقات الأجنبية الاستثمارية الأجنبية في بعض البلاد الأجنبية ، فحوالي (٩٠٪) منها يتوجه إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان ، أما باقي العالم حيث يقطن حوالي (٧٠٪) من سكانه ، فلا يحصل إلا على (١٠٪) .

٤ـ لم تستطع جولة أورجواي وغيرها تغيير قواعد لعبة العولمة العالمية ، والتي تجعل الحصة الكبيرة الناتجة عن التجارة الدولية تذهب لصالح (الكبار) ، بينما تعاني الدول الفقيرة والنامية المشاكل الكثير ،

وخاصة الناتجة عن المديونية ، لذلك ورد في التقارير أن العولمة تسير بخطىً واسعةٍ ، ولكن فوائدها تذهب إلى جيوب الدول الغنية والقوية ، وتقول التقارير : إن خسائر الدول النامية الناجمة عن عدم التساوي في فرص التجارة والعمل والمال بينها وبين الدول الصناعية بحوالي (٥٠٠) مليار دولار سنوياً ، وهو يساوي (١٠) أضعاف ما تحصل عليه من مساعدات أجنبية!! .

٥ـ من الناحية النظرية ، يجب أن تقوم العولمة بتقديم فوائد كبيرة ، حتى على الدول الفقيرة ، وذلك من جراء تحريك سوق العمل .

لكن الواقع يثبت أن العولمة لها آثار سلبية ، حتى على العمالة ، لأن تحرير التجارة يزيد الطلب على العمل الماهر فقط!! .

٦ـ تؤدي العولمة إلى تغيير سريع في أنماط الاستهلاك ، مما يزيد من الحرمان النسبي للفقراء ، فإذا أصبحت السيارة مثلاً جزءاً من الحياة اليومية للمواطن ، والفقير لا يستطيع فعل ذلك ، وهذا يؤدي إلى صدمة في المجتمع . . .

٧ـ أدت العولمة إلى قناعات عامة ، خاصةً عند المسؤولين على شؤون البلاد ، فمثلاً يرى أمثال هؤلاء أن المسألة لا تنحصر في تنظيم الأسواق ، بل يتخطى ذلك إلى : رفع الحواجز أمام التجارة واستخدام الميزة النسبية وهي العمل الرخيص . . .

إذن :

مازال هناك جدل كبير حول مسألة العلاقة بين العولمة وحرية التجارة الدولية ، فالأمور النظرية تبشر بخير ، لكن الواقع يثبت عكس ذلك ، وليس في اللغة الإحصائية والتقارير الاقتصادية أي نوعٍ من العواطف ، إنما القضية تخضع للبيانات والإحصائيات والعلم!! .

لذلك فالواقع يثبت أن العولمة المتسارعة توسع الفرص العالمية ، ولكن دون أن توزعها توزيعاً عادلاً .

وبالتالي تميل قواعد العولمة الجديدة ضد بعض الشعوب والدول ، وكان الأجدر أن تعمل لصالح كل الشعوب والأشخاص . . .

* * *

الفصل الثاني

المسلمون... والجات!!

إذا نظرنا إلى ما يحيط بنا مما يُطلق عليه في هذه الأيام النظام الدولي الجديد ، لرأينا أمراً عجباً!!

كان من المفروض أن تكون المنظمات العالمية ـ كمنظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة حقوق الإنسان ـ سنداً للدفاع عن الفقراء والمحرومين وما إلى هنالك .

لكن الواقع يثبت هيمنة الدول الكبرى وخاصةً ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ على تلك المنظمات ، والدليل على ذلك ما قامت به منظمة الأمم المتحدة في أزمة الخليج!! .

إضافة إلى ذلك برزت إلى الوجود مسألة ازدواجية المعايير في القضايا الدولية ، والدليل على ذلك قرارات مجلس الأمن بشأن مذبحة المسجد الأقصى عام ١٩٩٠م ، والطامة الكبرى هي دور اليهود في مسألة تسيير الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يبلغ عدد اليهود فيها (٦) مليون نسمة ، ومنذ اللحظات الأولى لتواجدهم هناك ، عملوا في مجالات المال والاقتصاد ، حتى إن التصنيف الذي جرى عام ١٩٨٥م لـ (٤٠٠) شخص الأكثر غنىً في الولايات المتحدة ، بيّن أن بينهم (١١٤) يهودياً!! .

لـذلـك فهـم يتمتعـون بنفـوذ بـالـغ فـي الجـامعـات والفنـون والصحافة . . . ،

وكان لليهود الأثر البارز في المنظمات العالمية ، خاصةً منظمة الأمم المتحدة ، لذلك استطاعوا الوصول إلى العداء السافر للإسلام والمسلمين ـ وعلى جميع الأصعدة ـ والأمثلة الحية هي خيرُ دليلٍ على ذلك :

فالسودان اتُّهم بأنه من دول الإرهاب ، لذلك دعموا المتمردين في جنوبه بهدف إرباك ساحته السياسية والأمنية ، وشاركوا في إفساد العلاقة بينه وبين جيرانه و . . . !! .

وهكذا ليبيا ، حيث اتُّهمت بدعم الإرهاب ، فحاصروها وأصدروا قرارات في مجلس الأمن تخالف القانون الدولي ، خاصةً بعد قضية (لوكربي) !! .

وكذلك العراق حيث دُمرت كل بناه التحتية وقدراته العسكرية ، وأُخضع لمسألة التفتيش الدائم ، وحوصر تظلماً وعدواناً ، واتُّهم بدعم الإرهاب و . . . !!

وكذلك كانت الموازين في أذربيجان ، والبوسنة والهرسك ، والشيشان و . . . لكن واقع المسلمين يوحي بالتخلف والجهل والأمية والضعف ، وهناك عوامل عديدة أهمها :

غيـاب المعنـى الصحيـح لـلإيمـان ، وتضييـق مفـاهيـم العبـادة ، والانغماس في شهوات النفس وحظوظها ، وإبعاد الإسلام عن الحياة ، والتمسك بالشكليات والقشور وترك اللب والقلوب ، والاكتفاء بتمجيد الماضي وعدم العمل في الحاضر ، وتبديد نِعَم الله في مجالات ما أنزل الله بها من سلطان ، والخلافات المذهبية والتناحر من أجل ذلك ، وشيوع التبذير والإسراف وترك المعاني السامية كالتكافل

الاجتماعي ونحوه ، إضافة إلى المؤامرات الخارجية مثل حملات التشكيك في الإسلام وبث النعرات والعنصريات بين المسلمين و . . . .

ومن المؤسف ـ والمخيف حقاً ـ أن تجتاح بلادنا الإسلامية ظاهرة (طرد) الثقافة الإسلامية المحلية والتي تناسب أوضاعنا ، و(إحلال) الثقافة الغربيبة كلها ، وهذه هي التبعية .

ومن المؤسف أن تتحدث لغة الاحصائيات عن الأمية والتخلف في بلاد المسلمين ؟ وإسلامنا هو دين العلم ، والرسول ﷺ يقول فيما يرويه الإمام مسلم في الصحيح : « من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة » .

قال علماؤنا ، تنكير كلمة (علماً) تجعل المعنى عاماً ، أيْ أيَّ مجال من مجالات العلم ، فليس العلم ينحصر ـ كما يفهم بعض الفاشلين في مجالات العلم ـ في أمور الدين فقط ، إنما كل علمٍ يعود بالنفع على عباد الله .

وعندما طبق الأجداد تعاليم الدين أنتجوا وتفوّقوا في كل المجالات .

ففي الرياضيات كان المسلمون أو من استعمل الكسر العشري والصفر والنظام العشري ، وفي الكيمياء : كان (جابر بن حيان) أول من ابتكر قانون الأوزان المتكافئة ، وفي الفلك : اخترع المسلمون أساس حساب المثلثات فأخذوا ارتفاع القطب وأقاموا المراصد الفلكية ورسموا خرائط للنجوم المنظورة في الفلك ، وفي الطب : برز الرازي ، وابن سينا مكتشف الدورة الدموية الصغرى ، والزهراوي وغيرهم .

فهل سبب تخلف المسلمين هو الإسلام ؟ . . .

أبداً ، إنما سبب تخلفهم : فساد تدينهم ، فغالبيتهم إما معرضٌ عن القرآن والمسجد ، أو جامد عند نصوص مبثوثة في الكتب الصفراء ،

بعيداً عن روح الدين الحق ، وسبب تخلفهم هجرة العقول والطاقات العلمية ، ومخططات الاستعمار الحاقد ، وبالتالي إشاعة أفكارٍ خاطئةٍ وإلباسها لبوس القدسية كالتواكل وتقسيم الرزق ودع الخلق للخالق و . . . !! .

* * *

وأمام كل ذلك نتساءل : أين موقع المسلمين مما يجري حولهم ؟ وما هو دور المسلمين في اتفاقيات الجات والتجارة الدولية ؟

إن تحرير التجارة الدولية أفرز على أرض الواقع تجمعات اقتصادية ضخمة ، ولذلك ينظر إلى السوق العربية على أنها سوق ضخمة قوامها مائتا مليون نسمة ، فما بالك بالسوق الإسلامية الواسعة ؟ !

لكن ـ وللأسف ـ الصيحات والنداءات تتوالى منذ الخمسينات . . . أيها العرب . . . أيها المسلمون . . . لماذا لا يجمعكم تجمع اقتصادي واحد ؟ ألا ترون ما يدور حولكم في هذا العالم ؟ لقد توحّدت أوروبا . . وخضعت لعملة واحدة وهي (اليورو) بعد سنوات من المعارك الطاحنة و . . . فلماذا لايكون للعرب وللمسلمين تكتل اقتصادي واحد ؟ يقول العلماء المعاصرون : إن هناك معوقات تقف أمام التكامل الاقتصادي الإسلامي أهمها : عدم التنازل عن أمور تمس كل دولة على حده ، خاصةً فيما يتعلق بالضرائب الجمركية والحواجز الإدارية وما إلى هنالك .

إضافة إلى تنوع الأنظمة الحاكمة ، فبعضها يسير في نهج الرأسمالية ، وبعضها الآخر يسير في النهج الاشتراكي . . وهكذا . .

مع ملاحظة فكرة هامة ، وهي تسيس الاقتصاد ، أي جعل الأمور السياسية مهيمنة على الأمور الاقتصادية ، مثال ذلك : عندما أبرمت مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل تمت مقاطعتها تماماً ، لذلك فأي مشروع

للتكامل الاقتصادي والتكتل هنا أو هناك قد تفشله المصالح القطرية ونحو ذلك .

صحيح أنه برزت بعض المحاولات ، لكن وللأسف لم تؤت نفعاً ولا جدوى اقتصادية ، والسبب عدم المتابعة وعدم التطوير .

ولو أن الدول العربية والإسلامية اتجهت نحو إقامة سوق اقتصادية مشتركة مثلاً ، لحققت فوائد كبيرة حقاً ، ذلك لأنها ستستفيد من المزايا النسبية لدى مختلف الدول الإسلامية . . سواءً كانت في وفرة العمالة أو المواد الخام أو في وجود قاعدة تكنولوجية وإنتاجية متطورة نسبياً لدى البعض ، أو أي من الميزات النسبية الأخرى التي تخدم العملية الإنتاجية .

وبالتالي فإذا قامت الدول الغنية فيها ـ أي من الدول الإسلامية ـ كدول البترول مثلاً بتوجيه جزء من استثماراتها الخارجية إلى الداخل ، فإن ذلك سيدعم مسألة الاعتماد المتبادل على الذات .

وفي عام ١٩٥٣م جرت محاولات التكامل الاقتصادي العربي ـ مثلاً ـ في اتفاقية تجارة الترانزيت ، والتي ضمت وقتئذٍ كلاً من مصر والعراق والأردن ولبنان والسعودية وسورية والكويت ، بهدف تسهيل وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول المشاركة كمرحلة تمهيدية نحو إنشاء السوق العربية المشتركة . . . ولكن ! !

ثم كانت اتفاقية السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤م والتي ضمت كلاً من مصر وسوريا والعراق والأردن وليبيا وموريتانيا واليمن الجنوبي ، وكان الهدف من تلك الاتفاقية إنشاء منطقة حرة كمرحلة أولى ، وإلغاء القيود التعريفية وغير التعريفية على كل من السلع الزراعية والمصنعة وفق جدول زمني محدد . . . ولكن ! !

وفي عام ١٩٨١م توصلت الدول العربية إلى إطار تنمية التجارة ، ووقعت عشرون دولة عربية على هذه الاتفاقية . . . ولكن!!

وفي عام ١٩٩٠ تم التوصل إلى برنامج تمويل التجارة العربية ، وهو عبارة عن مؤسسة عالمية عربية ذات شخصية اعتبارية ومقرها دولة الإمارات العربية ، برأس مال (٥٠٠) مليون دولار . . . ولكن!!

لذلك كله ، وفي ظل نظام حرية التجارة الدولية ، لابد للعرب والمسلمين من إحياء جهود التكامل الاقتصادي الإسلام ، وهو الخيار الوحيد للوقوف في تيار الجات والتجارة الدولية ، والعولمة ونحو ذلك .

ولا بد لهم من اتخاذ آليات ناجحة للتعامل مع اتفاقية جولة أورجواي ، ولعل أهمها يكون عن طريق :

حماية الإنتاج المحلي في طريق اتفاقات جولة أورجواي : وذلك باستخدام القيود التعريفية ، سواء كان ذلك باستخدام التبويب الجمركي ، أو باستخدام قواعد التقييم الجمركي ، أو باستخدام قواعد المنشأ .

وحماية الإنتاج المحلي باستخدام القيود غير التعريفية : وذلك باستخدام قواعد المنافسة العادلة ـ كقواعد الدعم والرسوم التعويضية ، أو قواعد مكافحة الإغراق ، أو قواعد المواصفات القياسية ـ .

أو باستخدام الاستثناءات الخاصة بالدول النامية : كالاستثناء من شرط الدولة الأولى بالرعاية ، أو الاستثناء عند وجود عجز في ميزان المدفوعات ، أو الاستثناء في إنفاق المشتريات الحكومية .

إذن :

بات التكتل الاقتصادي الإسلامي ضرورة ملحة في الوقت الحاضر ، وإلا كيف نواجه التكتلات الاقتصادية الأخرى ، وهذا يتطلب ضرورة

تحرير التجارة البينية من كل القيود ، والتي تتمثل في تخفيض القيود الجمركية ، بما فيها القيود الإدارية المفروضة على حركة تبادل السلع المستوردة من الخارج ، وإلغاء الضرائب والرسوم المفروضة على السلع المتبادلة ، وإلغاء الدعم بصورة المباشرة وغير المباشرة ، والعمل على حرية حركة رأس المال ، وتنسيق السياسات المالية والنقدية الخاصة بالدول الأعضاء و. . . .

لأنه إذا حدث تكتل اقتصادي إسلامي ، معنى ذلك أن الكثير من المشكلات الاقتصادية للدول الإسلامية ستُعالج ، وذلك لأن زيادة الإنتاج تعني زيادة موارد الدولة ، وعلاج عجز الموازنة ، وزيادة القدرة على التصدير ، وبالتالي معالجة العجز في ميزان المدفوعات ، وزيادة حصيلة الدولة من القطع الأجنبي ، مما يساعد الدول الإسلامية على سداد مديونياتها الخارجية ، إضافة إلى تهيئة المناخ الملائم لتحرير التجارة الخارجية الإسلامية وخاصة البينية منها. . . وهذا كله يبرز أهمية التكتل الاقتصادي الإسلامي ، خاصة أن الاقتصاديات الإسلامية تعاني الكثير من المشاكل ، وعند التدقيق في هذه المسألة ، نجد أن التكتلات الاقتصادية ستفيد في مجالات عديدة ، أهمها :

١ـ إمكانية النفوذ إلى الأسواق العالمية : خاصةً أن في الدول الإسلامية إنتاجات متنوعة ، كالمنتجات الزراعية والحرفية والبتروكيماوية ، ونحو ذلك

٢ـ التوسع في المشروعات : وخاصةً التي تتطلب تمويلاً كبيراً. . .

٣ـ الاستفادة من إمكانات إعفاء بعض الدول الإسلامية : وذلك من خلال الاستفادة من مزايا الجات .

٤ـ الاستفادة من قواعد الجات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق

الدولية : مما يؤدي إلى تعويض الإعانات المسموح بها للإنتاج والتصدير ، وذلك بهدف مقاومة التطبيق التعسفي لقواعد منع الإغراق .

٥ـ الاستفادة من تحرير الخدمات في قطاعات مهمة : كالاستثمار والبنوك والسياحة ، وذلك بهدف جلب الاستثمار الأجنبي و . . . .

* * *

وهكذا ، فإذا أراد المسلمون في هذه الأيام أن تكون لهم كلمةٌ مسموعةٌ في ظلال نظام العولمة ، وأن يكون لهم موقعٌ ، فلا بد لهم أن يقفوا صفاً واحداً ، ليتحدوا وليعتصموا بحبل الله ، وليذللوا كل العقبات التي تقف في طريق وحدتهم ، كيف لا ، والقرآن يناديهم صباحَ مساءَ : ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون : ٥٢] . ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء : ٩٢] .

ويكون ذلك عن طريق تحديد هويتنا وأساس انتمائنا ، بعيداً عن اللونية والإقليمية والعنصرية ، وصدق الفاروق عمر عندما قال : كنا أذل قومٍ ، فأعزَّنا الله بالإسلام ، ومهما ابتغينا العزةَ من غيره أذلَّنا الله[1] .

وعن طريق فتح باب الاجتهاد أمام كل ما يحدث : وذلك لمواجهة كل ما ينتجه الغرب أو الشرق ، وإلا فما هو الحكم الشرعي في القضايا الحديثة : بيع الحليب ، وبيع النطاف ، ونقل الأعضاء البشرية ، والطلاق عن طريق الإنترنيت ، وما إلى هنالك ، وصدق الرسول ﷺ عندما قال : « إذا اجتهد الحاكمُ فأخطأَ فلهُ أجرٌ واحدٌ وإن أصابَ فله أجران » .

---

(١) للتوسّع يراجع كتاب : فضائل الصحابة في ميزان الشريعة الإسلامية ، للمؤلف ، ط١ ٩٩ دار المكتبي ، دمشق .

ولذلك يجب على الدعاة والقادة أن يوجهوا طائفةً من الشباب لدراسة كل العلوم الحديثة ، حتى يتمكنوا من إخضاعها للإسلام (أي يجب أَسْلَمة العلوم) أي صبغها بصبغة دينية ، فبدل أن تلقي الطائرات قنابل ذرية فوق الآمنين ، أن تُلقي المبيدات الحشرية فوق الأشجار ، وأن تساعد العاجزين والذين يغرقون أو ينكبون بأمرٍ ما!! .

وهذا ليس ترفاً ، إنما هو تكليف إلٰهي للأمة ، ليكون للأمة وزنٌ في ظل النظام الدولي ، قال تعالى : ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال : ٦٠] .

ولابد من العودة إلى الذات ، من أجل بناء مقومات الشخصية الإسلامية مع تميز الولاء ، مصداق ذلك قوله تعالى : ﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [آل عمران : ٢٨] .

ولابد من أن يكون في المجتمع المسلم : اقتصادٌ جهاديٌّ واقتصادٌ دفاعي واقتصاد حربيٌّ ، لتتلاحم المفاهيم الاقتصادية بالجوانب التشريعية للنظام الإسلامي ، ليعيش الناس في أمن اقتصادي ، مصداق قوله تعالى : ﴿فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۢ﴾ [قريش : ٣ـ٤] .

ولا بد من النظر إلى المسألة كاملةً ، لأن الإسلام يرفض الترقيع أو التبعيض ، وإلا يصبح الأمر كالطبيب الذي يعطي المريض دواءً يعالج فيه أُذُنه مثلاً ، دون الالتفات إلى بقية أنحاء الجسم ، هل يضرّها هذا الدواء أم لا . . . ؟

ولابد من بث فكرة مهمة ، وهي تتلخص بأن كل ما نراه في العالم ليس هو الحل ، مصداق ذلك قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ

بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٣٩﴾ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴾ [النور : ٣٩ـ٤٠] ، إنما الحلُّ في المنهج الإلٰهي ، مصداق ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا ﴾ [الطلاق : ٢ـ٣] .

وما أكثر تفصيلات ذلك في ثنايا القرآن الكريم والسنة المطهرة ، مثال ذلك قول شيخ الأنبياء نوح عليه السلام : ﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا ﴾ [نوح : ١٠ـ١٢] .

. . ولابد من اتخاذ نماذج من الواقع ، لتكون أسوة يُقتدى بها ، مثال ذلك : (دولة اليابان) : فقد فقدت كل شيء نتيجة الحرب العالمية الثانية (١٩٤٠ـ١٩٤٥م) وسقط من أبنائها أكثر من (٢) مليون قتيل ، ودُمِّرت الصناعة ، وخُربت الأراضي الزراعية ، وأصبح الشعب جائعاً لا يملك المال ولا الغذاء و. . . .

لكنه لم يستسلم ، إنما انطلق من نقطة الصفر ، وعلى الرغم من أنه لا يملك البترول ولا يملك الأراضي الزراعية الخصبة ، بل إن أرضه جزر منتشرة في البحر. . . ، وعلى الرغم من ذلك فقد استطاع أن يطور نفسه ويواكب الأحداث ، حتى استطاع أن ينافس الولايات المتحدة الأمريكية ، وتكونت لديه شركات عملاقة منتجة ، كشركة (ميتسوبيشي) والتي أصبحت مبيعاتها عام ١٩٧٠م (٤٧٠) مليار دولار ، أي حوالي نصف الميزانية القومية اليابان ، وهكذا استطاعت اليابان أن ترفع

صادراتها عام ١٩٧٠ إلى (١٩) بليون دولار ، وهذا ما انعكس على موقعها في ظل النظام الدولي الجديد ، وبالتالي انعكس على أفراد الشعب ، بحيث ارتفع معدل دخل الفرد الياباني من (٢٠) دولار عام ١٩٤٥م إلى (١٢) ألف دولار سنوياً عام ١٩٧٠م!! .

فلماذا لايصبح المسلمون أحسن حالاً من اليابان ، وهم يملكون الثروات والموقع الجغرافي والتاريخ والحضارات واليد العاملة و. . . ؟!

لأن واقع المسلمين ـ وللأسف الشديد ـ بعيدٌ كل البعد عن المنهج الرباني ، فتارةً ينقض جيش عربي على بلدٍ عربي آخر ، تحت تسميات (بالونية) كأم المعارك وطريق القدس يمر من الكويت و. . . !!

وتارةً تُرانا نحن المسلمين قد جمَّدْنا رسالة السماء ، وحبسناها في أطماعنا وتحزباتنا وطائفياتنا وفي المواقع الضيقة من حياتنا ، حتى أصبحنا نشكل سداً منيعاً أمام نشرالدعوة إلى الله تعالى ، ورحم الله الشيخ محمد عبده ، عندما نظر إلى تصرفات المسلمين ، فوجدها الأنموذج الأسوء ، فقال :

ولكـن دينـاً قـد أردتُ صـلاحـه مخافةَ أن تطغىٰ عليه العمائمُ!

ولو تركنا الإسلام ينطلق في ثقافته في حجم العالم ، ولو تركناه يتنفس في الهواء الطلق ، ولو تركناه يفلت من تخلفنا وجهلنا ومعاني الخرافة التي ألصقناها به ، ولو. . ولو. . ، عندئذٍ سينطبق على الواقع العام قوله تعالى :

﴿ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ﴾ [النصر : ٢] .

لكننا مشغولون بأمورٍ لا تغني ولا تسمن من جوع ، فنحن كمسلمين ـ وفي هذه الظروف العصيبة ـ ندير معارك طاحنة حول : أين يضع المسلم يديه في الصلاة ؟! وهل أبوا رسول الله : في الجنة أم في النار ؟! وهل

الملائكة إناثٌ أم ذكورٌ ؟ وأين دُفن أصحاب الكهف ؟! وهل تزوج إبليس ؟! وما هو القول الفصل في طول اللحية ؟! و . . . ، ولذلك أصدر أحد أبطال المشايخ كتاباً عنوانه : (الردُّ على من أباح الأخذ من أطراف اللحية!!) ـ . . .

ما أشبه الليلة بالبارحة ، لقد دخل الغزاة بغداد ، عاصمة الخلافة الإسلامية ، فذبحوا من المسلمين مئات الآلاف ، بينما علماء ذلكم الزمان مشغولون ومنقسمون حول مسألة أهم ، ألا وهي كيفية حفِّ الشوارب!! .

ورحم الله الشاعر المتنبي عندما سخر من ذلك الوضع المأساوي ، فقال :

أغايةُ الدينِ أن تَحْفوا شواربَكُمْ يا أمَّةً ضحكتْ من جهلهاالأممُ ؟!

أجل :

فالمسلمون يعانون الأمرَّيْن ، فهل نستمع إلى من يريد زيادة تمزيقهم وتخلفهم ؟ أبداً ، فلا بد من العودة إلى كتاب الله وسنة رسول ﷺ ، والانفتاح على كل ما يفيد ، لأن العلم لا يحمل هوية ، والحكمة ضالة المؤمن ، أنّىٰ وجدها فهو أحق بها ، والخلق كلهم عيالُ الله ، وأحبُّهم إلى الله أنفعُهمْ لعيالِهِ ، قال الله تعالى : ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [القصص : ٨٣] ، وقال تعالى : ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ۝ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ ﴾ [القصص : ٥ـ٦] .

* * *

الخاتمة

أحسن الله تعالى ختامَنا أجمعين .

بعد هذه الجولة السريعة في بعض القضايا المتعلقة بالجات ، نقول :

تمكّنت الجات وعبر جولات تفاوضية سبع سبقت جولة أورجواي أن تحتوي التناقضات القائمة داخل النظام الرأسمالي العالمي ، والذي ساعد في ذلك انهيار المنظومة الاشتراكية .

ولكن ظهرت ـ في مفاوضات أورجواي ـ خلافات حادة ضمن المعسكر الرأسمالي كالخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمجموعة الأوروبية ، وكادت الخلافات أن تقوض تلك المفاوضات وتؤدي إلى حرب تجارية شاملة ، ولكن الجات استطاعت تجنب ذلك كله .

بل واستفادت كثيراً من خلال النهب المنظم للفائض المتحقق بالدول النامية ، ومن خلال استنزاف مواردها الأولية كالبترول تونحوه ، وضمان أسواقها مفتوحة على مصراعيها أمام السلع ورؤوس الأموال القادمة من الدول المتقدمة .

ومع انهيار المنظومة الاشتراكية أصبحت الأمور تسير نحو التعاسة بالنسبة للبلدان النامية ، وذلك لأن الفترة التي رافقت إنشاء اتفاقية الجات ، كانت فيها غالبية البلدان النامية مستعمرة بعد ، فلا هي استطاعت أن تدلي برأيٍ ما ، ولا الدول المستكبرة القوية نظرت إلى ذلك على أنه أمرٌ إنساني ! !

لذلك تعتبر جولة أورجواي كارثةً بالنسبة للدول النامية ، والمستفيد أولاً وأخيراً هي الدول الصناعية القوية : المجموعة الأوروبية واليابان ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت نتائج ذلك كله :

الهيمنة الغربية على التجارة الدولية ، واعتصار مكاسب القاطنين في جنوب الكرة الأرضية لصالح مترفي الشمال ، وقد قُدِّرت بقرابة (٣٥٠) مليار دولار سنوياً ، على شكل إعفاءات جمركية مباشرة نتيجة إلغاء نظام الحصص .

بينما كانت النتائج على الفقراء ـ النامية ـ سيئة جداً ، بحيث عانت الدول النامية من حرمان أي مزايا سعرية هامشية على استيراد الحبوب والأغذية ، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في السوق العالمية بنسبة تتراوح بين ١٠ إلى ٢٥٪ !! .

لذلك ، تعتبر اتفاقية الجات امتداداً صارخاً لنفس السياسات التجارية الاحتكارية والتي يتولى الغرب الدفاع عنها منذ عدة سنوات .

والطامة الكبرى أن ما فشلت الجات في الوصول إليه ، سيتحقق على يد منظمة التجارة العالمية ، وهذا يعني مزيداً من الأرباح والفوائد بالنسبة للمستكبرين العالميين ، مقابل فقدان الدول النامية لسيادتها القومية على قرارها الاقتصادي وغيره ، والسبب الرئيسي : ربطها بكل ماله علاقة بالغرب ، كربط الأسواق والاقتصاد بالخارج!! .

وقد مرَّ معنا الآثار المترتبة على اتفاقية الجات ، وخاصةً على البلدان العربية والنامية والإسلامية ، وكانت غالبيتها آثار وانعكاسات سلبية ، مما يؤكد أن الجات تعني محاصرة المشروع الصناعي العربي والإسلامي ، وتؤدي إلى زيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية ، والتي تستوردها البلدان النامية ، وخاصةً مادة القمح ، وتؤدي الجات إلى فرض مزيدٍ من

القيود حول هجرة العمال من الدول النامية إلى الدول الصناعية ، مما يعني مزيداً من البطالة والجوع و . . ! .

فهل نفكر ـ كعربٍ وكمسلمين ـ في مواجهة ومجابهة تلك الآثار التي أفرزتها اتفاقية الجات ومن ثم منظمة التجارة العالمية ؟ !

لعل الأمل يأتي عن طريق الشباب الواعي المتنور ، والذي ينظر إلى القضايا الساخنة بروحٍ من التحليل والمناقشة والتبصر ، وما ذلك على الله بعزيز ، لكن بعد العودة إلى تعاليم الدين الحنيف ، حيث الحلول الربانية ، وعندئذٍ :

﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝٥ وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ ﴾

[الروم : ٤ـ٧] .

نسأل الله أن يكتب الأمن والأمان لجميع بلاد المسلمين ، وأن يحقق لهم الوحدة في كل الأمور ، وأن يجعلهم معتصمين بحبله المتين ، إنه هو السميع المجيب ، وصلى الله على النبي المصطفى وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحابته أجمعين ، وكل من سار على هذا الدرب إلى يوم الدين . . وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين .

* * *

المصادر والمراجع

١ـ القرآن الكريم وبعض تفسيراته .

٢ـ كتب الأحاديث النبوية المعتمدة .

٣ـ التجارة الخارجية الدولية والإقليمية للأقطار العربية وآثارها علىٰ التنمية ، توفيق بيضون ، ط١ عام ٨٦ معهد الإنماء العربي ببيروت .

٤ـ الجات ومصر والبلدان العربية ، أسامة المجدوب ، ط١ عام ٩٦ الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة .

٥ـ منظمة التجارة العالمية ، يوسف السعدون ، ط١ عام ٩٨ مؤسسة اليمامة ، الرياض .

٦ـ منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، عبد الناصر العبادي ، ط١ عام ٩٩ دار صفاء ، عمان .

٧ـ منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي ، لورنس كلاين ، ط١ عام ٩٩ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

٨ـ فضائل الصحابة في ميزان الشريعة الإسلامية ، د . محمد عمر الحاجي ، ط١ عام ٩٩ دار المكتبي ، دمشق .

٩ـ التجارة الدولية والتنمية : جيرالد م ماير ، ترجمة أحمد دويدار ، ط١ عام ٦٢ نهضة مصر .

١٠ـ التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية ، عبد الوهاب رشيد ط١ عام ١٩٩٤ معهد الإنماء العربي .

١١ـ التجارة الدولية ، أحمد النجار ، عام ٩٥ منشورات الغالي . القاهرة .

١٢ـ التجارة العالمية وجات ٩٤ ، سمير عبد العزيز ، ط١ عام ٩٦ مركز الإسكندرية للكتاب ، الكتاب .

١٣ـ الإمبراطورية الأمريكية ، كلود جوليان ، ترجمة ناجي أو خليل ـ د . فؤاد شاهين ، ط١ عام ٧٠ دار الحقيقة ، بيروت .

١٤ـ التقانة في الوطن العربي ، د . يوسف حلباوي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، (د . ت) .

١٥ـ العولمة أم عالمية الشريعة الإسلامية ، الدكتور محمد عمر الحاجي ، ط١ عام ٩٩ دار المكتبي ، دمشق .

١٦ـ الشرق الأوسط علىٰ حافة الهاوية ، وليام ب . كوانت ، ترجمة وتعليق السيد ياسين ، ط١ عام ٩٦ المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، دمشق .

١٧ـ إضافة إلى بعض الجرائد والمجلات والدوريات .

* * *